عرض ودراسة كتاب:

بردیات قرة بن شریك العبسي

للدكتور جاسر بن خليل أبو صفية

أ.عبد القادر رحموني

جامعة باجي مختار عنابة

ملخص:

يعتبر الدكتور جاسر بن خليل أبو صفية من أوائل الباحثين المسلمين الذين اهتموا بأوراق البردي، وذلك في كتابه "برديات قرّة بن شريك العبسي، دراسة وتحقيق" حيث ضمنه دراسة وافية عن شخصية قرة والي الأمويين على مصر (90- 96هـ) في الروايات الأدبية الإسلامية والنصرانية، وأتبعها بأخرى حول شخصيته في البرديات، نافيا من خلالها الكثير من الصفات التي أُلصقت به في المصادر الأدبية ويبدو أن الكاتب بالغ قليلا في تبرئة قرة من كل ما وصف به، كما أفرد الكاتب فصلا لدراسة مضمون برديات قرة والتي شملت كل جوانب الحياة في ذلك الوقت ليمط اللثام على الكثير من الحقائق التي أغفلتها المصادر التاريخية، ليورد في الأخير كل نصوص البرديات التي جمعها سواء منها العربية أو اليونانية. ويعتبر هذا الكتاب مصدرا أصليا وأساسيا في تاريخ الدولة الأموية بما يحويه من وثائق إدارية تعكس شتى مناحي الحياة في مصر في عهد قرة بن شريك.

تعد الوثائق من المصادر الأساسية لدراسة التاريخ، وخاصة ما صدر منها عن جهات رسمية، فهي تفتح دوما آفاقا متنوعة وجديدة في البحث التاريخي باعتبارها معيناً لا ينضب: يَرِد فيه ويستنسخ منه الكثير من الحقائق التي لا نجد لها ذكرا في

المصادر التاريخية التقليدية، على اختلاف أنواعها واختلاف أهميتها، والتي تعد ثانوية إذا ما قيست بالوثائق كمصادر أساسية وأصلية، وهذا لا يمكن الوثوق في تاريخ دون وثائق.

اكتشف قدماء المصريين البردي قبل 2500 ق م، واستخدموه مادة صالحة للكتابة، وظل كذلك حتى الفترة التي تلت زمن الفتح الإسلامي لمصر (21هـ/641م)، ومن ثمّ وصلت إلينا مجموعة من أهم الوثائق في تاريخنا الإسلامي مكتوبة على البردي، والتي تمتاز بتنوع موضوعاتها حيث تضم العديد من الأوامر والإقرارات والمراسيم والبراءات والاتفاقيات والمراسلات والسجلات، والعقود وغيرها، ولعل في هذا التنوع الكبير في موضوعات البرديات ما يؤكد أهميتها في دراسة التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي.[1]

ويتكلم المستشرق أدولف جروهمان Adolph Grohman – الذي يُعد من أوائل المستشرقين الذين تعاملوا مع أوراق البردي– عن أهمية هذا المصدر في كتابة تاريخ الحضارة الإسلامية قائلا: «يقيناً لا يوجد مؤرّخ مهما كان كثير التعمّق في التفاصيل، ولا قصصي أو جامع للحكايات، أو كاتب يمكنه كشف القناع عن وصف دقائق الحياة عن تلك العصور الخوالي بمثل ما تحدثنا به هذه الأوراق التي أخرجت من أرض مصر، إذن من هنا تتبين الأهمية لأنها المعين الصحيح، والمصدر الصادق لتاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الزاهية في العالم الماضي»[2].

اقتصر الاهتمام بأوراق البردي العائدة للعصور الإسلامية وخاصة منها تلك التي تتعلق بولاية مصر إبّان حكم الأمويين على المستشرقين، إذ تفطنوا لأهميتها منذ زمن ليس بالقصير[3]، ومن ثمّ قاموا بجمعها وتحقيقها وترجمتها للُغاتهم، في حين تأخر

---

[1] أدولف جروهمان: محاضرات في أوراق البردي العربية،ترجمة: توفيق اسكاروس، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2010، ص ي.

[2] المرجع نفسه، ص15.

[3] كانت أول دراسة عن أوراق البردي في مصر تلك التي نشرها البارون سلفستر دي ساسي

اهتمام المستشرقين بها والعناية بها زمنا طويلا. وظلوا يعتمدون في دراساتهم وأبحاثهم على ما حققه هؤلاء، بالرغم مما يحتويه من أخطاء متعمّدة أحيانا وغير متعمدة أحيانا أخرى، فيعلق الدكتور جاسر بن خليل أبو صفية على ذلك في جريدة الحياة، في قضية الجوالي[1] التي تعامل معها المستشرقون قائلا: «تُعد قضية الجوالي (أهل الذمة) في البرديات العربية واليونانية من أهم المشكلات المالية والاجتماعية التي واجهت الدولة الأموية إبّان ولاية قُرّة بن شريك العبسي (90–96هـ/ 709–714م) على مصر. وقد التقط المستعربون هذه المشكلة وضخموها وابتعدوا بها عن مضمونها الحقيقي، وجعلوا منها مشكلة طائفية تمثل وصمة عار في جبين الدولة الأموية. ولدى دراستي للوثائق البردية المتصلة بالجوالي اتضح لي مدى التحريف والتزييف في دراسات المستعمرين لهذه القضية. ومن أمثلة هذا التزييف أنهم ترجموا لفظة "الجوالي" إلى Fugitivesبالانكليزية، نقلاً عن اليونانية؛ علماً أن اللفظة اليونانية تدل على الجوالي بمعناها العربي، فجاءت البرديات العربية واليونانية لترد على افتراءات المستعربين».[2]

ومؤخرا بدأت تظهر بعض الدراسات العربية على هذه البرديات أو بالأحرى جوانب منها، ولعل أهمها على الإطلاق الدراسة التي قام بها الدكتور جاسر بن خليل أبو صفية والتي وسمها بعنوان : برديات قُرّة بن شريك العبسي –دراسة وتحقيق–

(Selvestre de sacy) (1758–1838م)شيخ المستشرقين الفرنسيين في مجلة العلماء الصادرة بباريس سنة 1825م. عبد الرحمن بدوي: موسوعة المستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1993، ص334.

[1] الجوالي: جمع جالية، وقد جاء في لسان العرب: «قيل لأهل الذمة الجالية لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجلاهم عن جزيرة العرب ... فسُمُّوا جَالِية ولزمهم هذا الاسم أين حَلُّوا ثم لزم كلَّ من لزمته الجزية من أهل الكتاب بكل بلد وإن لم يُجْلَوْا عن أوطانهم والجالية الذين جَلَوْا عن أَوْطانهم ويقال اسْتُعْمِل فلان على الجَالِية أي على جِزْية أهل الذمة». ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1. دت، 149/14.

[2] جاسر بن خليل أبو صفية: أهمية تحقيق البرديات. جريدة الحياة، العدد: 15252. الرياض، 2005/01/01.

وهي الدراسة التي نحن بصدد عرضها وتقييمها، ففترة ولاية قُرَّة بن شريك على مصر من بين أكثر الفترات التي أزاحت عنها أوراق البردي الكثير من الغبار، ولذلك لكثرة اللوحات التي عُثر عليها والتي تعود إلى قُرَّة، ومن جهة أخرى لما طال هذا الوالي من ضيم في الروايات التاريخية والأدبية التي وردت فيه بما يناقض أحيانا الحقائق التي كشفتها أوراق البردي، مما أكسبها قيمة علمية وتاريخية مضاعفة، وبقيام الدكتور جاسر بن خليل أبو صفية بدراسة هذه الأوراق فقد قدم لتاريخنا الإسلامي خدمة جليلة.

عرض الكتاب:

الكتاب يحمل عنوان : بَرديات قُرَّة بن شَريك العَبْسي — دراسة وتحقيق —.

وقد جاء العمل في 390 صفحة من حجم 19×27 سم، وتولى طباعته ونشره مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض بالمملكة العربية السعودية سنة 2004م، ضمن سلسلة تحقيق التراث رقم 5.

محتويات الكتاب:

جاء كتاب برديات قُرَّة بن شريك في مقدمة وضّح فيها الكاتب أهمية الموضوع، وأشار فيها إلى الظلم والضيم اللذيْن لحقا بوالي مصر قُرَّة بن شريك العبسي على يد المؤرخين والفقهاء، كما عبّر فيها عن تَعَجُّبِه من جُرأة علمائنا القدامى محدِّثين ومؤرخين في إصدار حكم جائر على مسلم دون روية أو تحقق، وهم الذين وضعوا قواعد الجرح والتعديل، وبيّن أهمية الكتاب، وما يميزه عن باقي الدراسات التي تعرضت لأوراق البردي، ثم أتبعها بعرض مفصل ومطول لقصته مع هذا الكتاب بصورة تعكس حالة البحث العلمي في الأردن، حيث فصّل فيه كل الصعوبات التي اعترضت سبيله في انجاز هذه الدراسة.

كما وضح الكاتب مناهجه التي اتبعها في الدراسة، حيث اعتمد منهج علماء الحديث في دراسة الرواية سنداً ومتناً في الفصلين الأول والثاني، ومنهج العلماء المستعربين في نشر البرديات ودراستها في الفصلين الثالث والرابع.

الفصل الأول: وقد عنونه الكاتب بـ: قُرَّة بن شريك في الروايات الأدبية، وقسّم هذا الفصل إلى قسمين، القسم الأول جاء فيه تاريخ قُرَّة في المصادر الإسلامية، انطلاقا من اسمه ونسبه وأسرته ثم ولايته على مصر حيث ناقش قصة توليته على مصر والاختلافات الواردة في الروايات التاريخية المتعلقة بذلك، وكذلك تعرض بالنقد للرواية المنسوبة لعمر بن عبد العزيز وهو يطعن في ولاة الوليد بن عبد الملك ومن بينهم قُرَّة، فنقدها سنداً ومتناً وقارنها أخيرا بما ورد في برديات قُرَّة وتوصل إلى أنها ليست صحيحة: وأنها وُضعت على لسانه وضعاً، ثم تناول الكاتب الطعن على قُرَّة في مصادر التاريخ، والصفات التي وُصف بها فيها، فنقدها انطلاقا مما ورد في بردياته وانطلاقا من ضعف هذه الروايات في أسانيدها ومصادرها الأصلية، وكذلك عرج على أعمال قُرَّة كما روتها كتب التاريخ، بدءا بالزيادة في مسجد الفسطاط، ثم استصلاح بركة الحبش[1]، وأخيرا تدوين الدواوين، وأضاف أيضا في هذا الفصل مطلبا يناقش فيه قضية قُرَّة والخوارج، ونفى أن يكون الخوارج قد خرجوا عليه في مصر تحت أي مسمى من مسميات فرقهم ودلّل على ذلك، وأخيرا أشار إلى علم قُرَّة وروايته للحديث.

وأما القسم الثاني من هذا الفصل فجاء فيه قُرَّة بن شريك في المصادر النصرانية، واعتمد الكاتب على مصدرين كتاب "سِيَر البطاركة" لسويرس بن المقفع، " وتاريخ ميشيل السوري السرياني"، وكان اعتماده عل الكتاب الأول بشكل أساسي لأنه ساق

---

[1] بركة الحبش: هي بركة في ظاهر مدينة الفسطاط من قبليها: فيما بين الجبل والنيل، وكانت من الموات، فاستنبطها قرّة بن شريك وأحياها وغرسها قصباً، فعُرفت باصطبل قرّة، وعرفت أيضاً باصطبل قامش، وتنقلت حتى صارت تعرف ببركة الحبش. المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي(ت845هـ): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج3، ص269.

العديد من الافتراءات على قُرَّة، وعمد إلى نقض كل تلك الافتراءات انطلاقا من مقارنتها بما ورد في أوراق البردي، وقد ركز الكاتب على قصة أخذ الجزية من الرهبان، وأخيرا أشار إلى موت قُرَّة بن شريك بالوباء.

الفصل الثاني: عنونه الكاتب بـ: قُرَّة بن شريك في البرديات، محاولا إعطاءنا صورة وفكرة عن فضائل قُرَّة من خلال نصوص البرديات بعد أن حاول نقض كل ما كُتب عن قُرَّة في المصادر الأدبية والإسلامية والنصرانية معتبرا البرديات مصدر أصيل للمؤرخ والأديب وعالم اللغة، وأنها تكتسي أهمية

عظيمة في إعادة كتابة التاريخ الإسلامي على أسس علمية صحيحة لا مجال فيها للنقص أو الرواية.

وقبل أن يفصل الكاتب في صورة قُرَّة في البرديات أشار إلى فضل المستعربين في السبق إلى التعامل مع البرديات، والتنبه من خلالها لصورة قُرَّة بن شريك المشرقة فيها خلاف ما تداوله باقي المصادر، وعلى رأس هؤلاء المستعربين جروهمان A.GROHMAN، وبل H.I.BELL، وبيكر BECKER.C.H، وموريتز MORITZ.B [1].

ثم يشرع الكاتب في الوقوف على أعمال قُرَّة وتصوراته لبعض الأمور من خلال نصوص البرديات، وأول ذلك تصور قُرَّة للعامل الجيد من خلال بردية أرسل بها "بسيل" عامله على أشقوة.

وكذلك أشار الكاتب إلى كُره قُرَّة للظلم، وتصوره حول مآل الظالمين من خلال بردية أخرى أرسلها إلى نفس العامل، كما استدل الكاتب ببرديات أخرى على تصور قُرَّة للعدل في تقدير الجزية وعدم أخذها بالقوة، وأتبع ذلك باهتمام قُرَّة بأمور الرعيّة في

---

(1) – موريتز برنارد Bernhard Moritz (1859–1939): مستشرق الماني عمل أمين مكتبة لسمينار برلين فترة طويلة وصار في 1896 مديرا لدار الكتب المصرية بالقاهرة واستخرج من مخطوطاتها 188 لوحة فوتوغرافية تمثل مختلف الخطوط وأصدرها في مجلد بعنوان «الخطوط العربية» (1906) Arabic Paleography . عبد الرحمن بدوي : موسوعة المستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1993، ص575.

شتى المجالات الاجتماعية والمالية والزراعية والمعيشية والعسكرية، من خلال الرفق بالرعية في حال عجزهم عن دفع الجزية، والاهتمام بأحوالهم المعيشية والزراعية ووضع المكس عن التجار، والاهتمام بالجيش وعطاء الجند وعطاء عيالهم، وكذلك الاهتمام بأحوال الجنود والسؤال عنهم، وأيضا اهتمامه بالأسطول وصنعة السفن، وقد دلّل الكاتب على ذلك كله بنصوص من برديات قُرّة.

الفصل الثالث: وخصصه الكاتب لـ: دراسة مضمون برديات قُرّة بن شريك، التي شملت كل جوانب الحياة في ذلك الوقت ولا سيما المالية والادارية والاجتماعية والعسكرية، محاولا من خلال هذه الدراسة كشف زيف الروايات التاريخية وافتقارها إلى منهج علمي دقيق في كتابة التاريخ اعتمادا على وثائق رسمية صحيحة بعيدا عن الهوى والعصبية.

وأول ما افتتح به هذا الفصل الكلام عن الجزية والضرائب كونها لا تكاد تخلو رسالة من برديات قُرّة من ذكر للجزية والضرائب وما يتصل بها من الأمور المالية، وقد ركز الكاتب في هذا الجزء على العناصر الثلاثة الآتية:

1. استيفاء الجزية على وزن بيت المال .
2. مصطلحات الضرائب في برديات قُرّة.
3. الضرائب المتبقية على الكور من عهد عبد الله بن عبد الملك.

وقد ركز الكاتب على مصطلحات الضرائب التي وردت في هذه البرديات والتي، شكلت نقطة خلاف كبير في تحديد معانيها الحقيقية واستعمالاتها مختلفة الدلالات، عبر مختلف الفترات التاريخية مشيرا إلى الأخطاء التي وقع فيها المستعربون، في ترجمتها وتحديد معانيها محاولين ربطها بالضرائب التي كانت مفروضة على المنطقة قبل الفتح الإسلامي، وقد فنّد الكاتب كل ذلك وصاغ العديد من الأدلة الداعمة لآرائه ،وتتمثل هذه المصطلحات في: الجزية، الخراج، الجوالي، ضريبة الطعام (القمح)، المكس، بالإضافة إلى بعض المصطلحات المالية الأخرى: كالفُضُول، والغرامات، ثم ينتقل

الكاتب للكلام على ما جاء في البرديات عن السفن والأسطول، وأشار إلى دُور صناعة السفن التابعة لولاية مصر آنذاك والموجودة في القُلزم على البحر الأحمر، والأخرى الموجودة في جزيرة بابليون والثالثة في الاسكندرية، والقاعدة البحرية الإسلامية في برقة (أنطابلس)، ويشير إلى أن هذه الأخيرة كانت تابعة لمصر.

ويتطرق أيضا الكاتب للأساطيل الأربعة في عهد قُرّة وهي: أسطول أفريقية، وأسطول أناتوليا، وأسطول ثلاسّسوس، والأسطول المصري، معرجا على كل ما يتعلق بهذا الجانب بدءا بالنواتية والصناع مرورا بالمقاتلة، الجيوش، المهاجرون، وحتى المواد الغذائية (المعيشة) التي يطلبها من كور مصر لغذاء البحارة والصناع والمقاتلين والفعلة.

ويتكلم الكاتب أيضا عن الرسائل القضائية وعددها عشر برديات تحوي شكاوى وأحكام قضائية وغيرها، ليتنقل إلى البريد وخيله وطرق تنظيمه في مصر واحتياجاته من أموال ومؤن، مشيرا في ذلك إلى أهميته في الدولة أو الولاية وتفطُّن قُرّة لذلك كله.

ويعتبر الكاتب مبحثا للأبنية في برديات قُرّة، وهي أربعة والتي كانت ما تزال أعمال البناء متواصلة فيها، وهي مسجد دمشق، ومسجد القدس، ودار أمير المؤمنين، وبناء الأمراء في الفسطاط.

كما يتطرق الكاتب لمجموعة من المتفرقات تمثلت في: رزق أمير المؤمنين وحاشيته، وطلب قمص لأمير المؤمنين، وأُجَراء لأعمال مختلفة، والاستيلاء على ميراث الأثرياء، والحظر على التعذيب بغبار الجير والخل، وترميم السدود والقنوات.

وفي آخر هذا الفصل يخصص مبحثا للخط والاعجام في برديات قُرّة يتطرق فيه لشكل البرديات الفني فيما يتمثل بالبناء الفني للرسائل واللغة والنحو والصرف والخط والاعجام.

الفصل الرابع: وضمنه الكاتب: نصوص البرديات التي عمل على جمعها من مختلف الجهات، وقسم هذا الفصل إلى قسمين، القسم الأول خصصه للنصوص العربية، أما القسم الثاني فخصصه للنصوص اليونانية.

وفي كل قسم صنّف البرديات حسب مواضيعها، ومجالاتها، ورتبها ورقمها في لوحات، كما رقّم أسطر اللوحة الواحدة ووضع على كل لوحة حاشية يشرح فيها الكلمات والمفردات الغامضة مشيرا إلى رقم السطر الذي وردت فيه.

فأما قسم البرديات العربية فقد بدأ فيه بالبرديات المتعلقة بالرسائل المالية والإدارية، والتي تضمنت المطالبات المالية متبوعة بالجوالي وعدد اللوحات فيها 27 لوحة، ثم الرسائل القضائية وعدد لوحاتها 16 لوحة.

لينتقل بعد ذلك لقسم البرديات اليونانية، وقد نبه صاحب الكتاب في هذا القسم إلى أنه قد ترجم نصوص هذه البرديات عن الانجليزية مما قد نشره بل، هارولد إدريس (H.I.BELL) متوخيا في ذلك أن تكون اللغة قريبة من لغة قُرّة في البرديات العربية، كما أخذ بعضها عن بيرنستدت (JERNSTEDT.P) الذي ترجمها من اليونانية إلى الألمانية رغم أن معظمها جاءت متممة لما نشره بل (BELL)، كما أن هناك ثمانية قطع يونانية أشار الكاتب إلى أنها نشرتها هيلين كادل (HELLEN CADELL) وترجمها إلى الفرنسية، وأشار إلى أنه لم يترجم منها سوى ثلاث قطع لأن سائر القطع لا جدوى من ترجمتها لأنها ناقصة نقصا مخلا، ولا تختلف في مضمونها عما نشره بل (BELL).

وقد رتب الكاتب البرديات في هذا القسم حسب مضمونها كما فعل مع البرديات العربية دون النظر إلى تأريخها، مبتدئا باللوحات المتعلقة بالرسائل المالية والادارية والجوالي وتضمنت 31 لوحة، ويتبعها باللوحات المتعلقة بالسفن والنواتية وعددها 41 لوحة، ولوحة واحدة متعلقة برزق الأمير وحاشيته، وأخرى خاصة بالقُمُص، وأخرى بالأُجراء، وكذلك بردية متعلقة بالاستيلاء على الميراث، وبردية متعلقة بحظر التعذيب بماء الجير والخل، وأخرى تخص ترميم السدود والقنوات.

ثم أدرج الكاتب قائمة للمصادر والمراجع التي اعتمد عليها في هذه الدراسة، وأولها العربية والمترجمة، وقد بلغ عددها 135 مصدرا ومرجعا، ثم الغربية وقد بلغ عددها 71 مصدرا ومرجعا، وأدرج بعدها قائمة الاختصارات، وتلاها الكشاف العام، وفي آخر

الكتاب خصص قسما لنوحات والخرائط، حيث وضع لوحة رسم الحروف في برديات قُرَّة، يليها صور لنبات البردي في بيئته الطبيعية، ثم أدرج صورا فوتوغرافية لكل برديات قُرَّة واختتم الكتاب بتسع خرائط.

نقد الكتاب:

1- يحوي كتاب "برديات قُرَّة بن شريك العبسي" كل نصوص برديات والي الأمويين على مصر قُرَّة بن شريك 90-96هـ محققة تحقيقا كاملا، وتُعد مصدرا كاملا أساسيا في تاريخ هذه الفترة، تغطي الكثير من النواحي السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، بل هي أهم مصدر على الإطلاق، ولا يقتصر الأمر على قُرَّة بن شريك وحده بل يتعدى ذلك إلى الدولة الأموية بحد ذاتها، والمجتمع المصري وحياته الاقتصادية، وأهل الذمة فيه وغيرها كثير، فحبذا لو أن الكاتب الفضيل خصص للفصلين الثالث والرابع كتابا خاصا ومستقلاً، ويُقدم فيه الفصل الرابع على الثالث، فيصبح الكتاب يحتوي على كل برديات قُرَّة متبوعا بدراسة في مضمون هذه البرديات على أن يتوسع أكثر في دراسة هذا المضمون ويبقى تحت نفس العنوان"برديات قرة بن شريك العبسي دراسة وتحقيق"، أما الفصل الأول والثاني واللذين خصصهما لشخصية قُرَّة في الأدبيات الإسلامية والنصرانية وفي البرديات، فيكونان عملا مستقلا ولهما من الأهمية ما لهما تحت عنوان آخر يكون قُرَّة بن شريك محورا له، وبذلك ومن ناحية أخرى يكون أيضا قد حقق توازن أكثر للفصول في الكتاب فقد جاء الفصل الأول في 31 صفحة، والفصل الثاني في 16 صفحة، والفصل الثالث في 42 صفحة، أما الفصل الرابع فني 169 صفحة.

2- أورد الكاتب مقولة نسبها بعض المؤرخين والأدباء وبعض أئمة الحديث[1]لعمر بن عبد العزيز جاء فيها : «الوليد بالشام، والحجاج بالعراق، ومحمد بن يوسف باليمن،

---

[1] ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، تحق: أحمد عبيد، دار العلم للملايين، بيروت ط3، 1967، ص165-166، المبرد: محمد بن يزيد: الكامل في اللغة والأدب، تحق: محمد أبو الفضل

وعثمان بن حيان بالحجاز، وقُرَّة بن شريك بمصر ويزيد بن أبي مسلم بالمغرب امتلأت الأرض والله جورا»[1]. وتَقَصَّى هذه الرواية في كل المصادر التي ذَكَرَتْها مع الإشارة للاختلافات التي طالتها، ثم ركّز على السّند الذي أورده ابن عساكر لهذه الرواية، وعمد بعد ذلك إلى نقضها من وجوه عدة انطلاقا من سندها، مستعينا بمنهج علماء الحديث في نقد سند الأحاديث والآثار، عارضا رجال السند لقانون الجرح والتعديل، فلم يسلم أحد من رجال سند هذه المقولة أمام هذا القانون، ليخلص الكاتب في الأخير إلى حُكْمِه.

ويقول: «وعلى هذا تسقط أسانيد مقولة عمر في قُرَّة والوليد والحجاج»[2].

ويمكننا أن ننقد هذا بالقول أنه من العسير تطبيق منهج النقد عند المحدثين بكل خطواته على جميع الأخبار التاريخية وإن اشترط العلماء في المؤرخ ما اشترطوه في راوي الحديث من أربعة أمور: العقل والضبط والإسلام والعدالة [3]، لأن الأخبار التاريخية لا تصل في ثبوتها وعدالة رواتها، واتصال أسانيدها إلى درجة الأحاديث النبوية، إلا فيما يتعلق ببعض المرويات في السيرة والخلافة الراشدة مما تأكدت صحته عن طريق مصنفات السُّنة، أما أكثرها فمحمول عن الإخباريين بأسانيد منقطعة يكثر فيها المجاهيل والضعفاء والمتروكون.[4]

ويقول أكرم ضياء العمري: «أما اشتراط الصّحة الحديثية في قبول الأخبار التاريخية التي لا تمس العقيدة والشريعة ففيه تعسّف كثير، والخطر الناجم عنه كبير، لأن

إبراهيم، دار الفكر العربي، مصر، 1997، 82/2، ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق، تحق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر بيروت، ط1، 307/49.

[1] جاسر بن خليل أبو صفية: برديات قرة، ص32.

[2] المرجع نفسه، ص34.

[3] الكافيجي: محمد بن سليمان: المختصر في علم الأثر، تحق: علي زوين، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1987، ص155-156.

[4] محمد لمحزون: منهج دراسة التاريخ الإسلامي، دار السلام، مصر، ط1، 2011، ص54.

الروايات التاريخية التي دوّنها أسلافنا المؤرخون لم تعامل معاملة الأحاديث بل تم التساهل فيها، وإذا رفضنا منهجهم فإنّ الحلقات الفارغة في تاريخنا ستمثل هُوّة سحيقة بيننا وبين ماضينا، مما يولد الحيرة والضياع، والتمزق والانقطاع، لكن ذلك لا يعني التخلي عن منهج المحدثين في نقد الروايات التاريخية، فهي وسيلتنا إلى الترجيح بين الروايات التاريخية المتعارضة، كما أنها خير مُعين في قبول أو رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام لتاريخ أمتنا، ولكن الإفادة ينبغي أن تتم بمرونة آخذين بعين الاعتبار أن الأحاديث غير الروايات التاريخية»[1]، وأكثر من ميز بين ما يُتشدد فيه من الأخبار وما يُتساهل فيه الحافظ ابن حجر العسقلاني في عملية جمعه بين الروايات، فيقول في محمد بن اسحاق: «صاحب المغازي صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم»[2]، ويقول في الواقدي: «متروك مع سعة علمه»[3]، ويقول في سيف بن عمر: «ضعيف في الحديث عمدة في التاريخ»[4]، ومن هنا لا يمكننا أن نتشدد في تطبيق منهج المحدثين على سند مقولة عمر بن عبد العزيز مثلما فعل الدكتور جاسر، لنحكم عليها في الأخير بأنها غير مقبولة سندا لأن فيها بعض المجاهيل أو لأنها منقطعة، أو لأن فيها بعض المتروكين في الحديث.

3- في موضع آخر ينتقد الكاتب شعرا ذكرته بعض كتب التاريخ جاء فيه[5]:

عجبا ما عجبت حين أتانا ... أن قد أمرت قُرّة بن شريك

وعزلت الفتى المبارك عنـــا ... ثم فيلت فيه رأي أبيـــك

---

[1] أكرم ضياء العمري: دراسات تاريخية مع تعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1983، ص27.

[2] ابن حجر العسقلاني: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحق: عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط1، 1983، ص51.

[3] ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب، تحق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط1، 1986، ص498.

[4] المصدر نفسه، ص262.

[5] جاسر بن خليل أبو صفية: برديات قرة، ص36.

ويكرر نفس الأمر حيث يقول: «أن القائل مجهول والمجهول لا يُحتج به»[1]، لكن هذا لا يعني أن الشعر لم يَرِد، أو أنه مكذوب أو موضوع، ويمكن أن يُستأنس به مع روايات أخرى.

وينتقد البيتين من حيث المضمون فيقول : «أن قُرَّة لم يتول قبل ولايته مصر حتى يتبين منه أنه سيء ولا يصلح للولاية ويعجب منه الشاعر، فهو حُكم بُني على أخبار الرواة بعد وفاة قُرَّة»[2]، غير أن الحُكم قد يكون بناه صاحب البيتين على سيرة قُرَّة قبل توليه الولاية، ويمكن تبيُّن ذلك بسهولة من خلال حياته الشخصية، فيمكن تبين صلاح الفرد وتقواه، أو فسقه وعبثه قبل أن يكلف بأي مسؤولية، ثم كيف حُكم على يزيد بن معاوية قبل أن يُجرب في الخلافة؟، وكيف حُكم على الوليد بن يزيد قبل أن يتولى الخلافة أيضا؟

4-ذكر الكاتب أقدم مقولة تطعن في قُرَّة ذكرها ابن الكلبي (ت204هـ) في "جمهرة النسب"، إذ قال: «وكان قُرَّة يشرب الخمر»[3]، ثم لم يعلق الكاتب على هذه المقولة ولم يتناولها بالنقد لينتقل مباشرة إلى رواية أخرى تطعن في قُرَّة وردت عند ابن يونس وينتقدها مع الكثير من الروايات الأخرى، ليقول في الأخير: «فإن برديات قُرَّة بن شريك تفضح مزاعم المؤرخين وتبين كذب الروايات التاريخية وتعصبها على بني أمية عامة وقُرَّة بن شريك خاصة»[4]، غير أن البرديات عبارة عن رسائل إدارية وجهها قُرَّة لعماله، فكيف يمكن أن يرد فيها ما يدل على فسقه أو شربه للخمر؟

5-يبدو أن الكاتب تعاطف تماما مع قُرَّة وأراد أن يبرئ ساحته من كل التهم التي وردت متناثرة في كتب التاريخ وكتب الرجال والطبقات، ومن الظاهر والجلي لدارس التاريخ الأموي أن هناك الكثير من الأمور دُسَّت في تاريخهم، وحاول الكثير من الرواة

---

[1] المرجع نفسه، ص36.

[2] جاسر بن خليل أبو صفية: برديات قرة، ص36.

[3] المرجع نفسه، ص37.

[4] المرجع نفسه، ص43.

والإخباريين تشويه صورتهم وصورة ولاتهم، خاصة منهم زياد بن أبيه والحجاج بن يوسف وقُرَّة بن شريك وخالد بن عبد الله القسري، غير أن هذا لا يعني أن هؤلاء كانوا ملائكة صفحاتهم بيضاء ولا تشوبها شائبة، بل فعلوا الكثير من الأشياء التي استطاع هؤلاء الإخباريون النفوذ منها إلى عدالتهم، ويضيفوا إليها الشيء الكثير، ويبالغوا فيها ويهولوا من أمرها، وإلا لماذا لم يتهم عمر بن عبد العزيز مثلا بهذه التهم وهو خليفة أموي؟

6- إن كنا لا نملك إلا النزر اليسير من الحقائق التي تدفع هذه التهم عن قُرَّة بن شريك، فإنا نستطيع القول أن المؤرخين الذين كتبوا في ظل العباسيين وجدوا في شخص قُرَّة نواحي ضعف، ومواضع للنقد، فما كان منهم إلا أن ضخموها وزادوا فيها تقربا للأسرة العباسية الحاكمة أو بغضا بالأسرة الأموية وعمالها قاتلة الحسين وعدوَّة الشيعة المدودة.

7- يذكر الكاتب خبرا عن العيني في عمل قُرَّة بأنه «كان كاتبا عند الوليد قبل أن يوليه مصر»[1]، ويشير بأن الكاتب محتاج إلى عدة أمور علمية في كتابته أهمها، اللغة وعلومها المختلفة والفقه والحديث والحساب وغير ذلك مما فصله ابن قتيبة في "أدب الكاتب" والقلقشندي في "صبح الأعشى"، ويمكننا أن نقول هنا أن هذا التنظير جاء متأخرا كثيرا عن فترة قُرَّة، وليس بالضرورة أن يكون قُرَّة قد جمع واستوفى جميع الشروط التي يجب أن تتوفر في الكاتب، هذا إن صح فعلا أنه تولى الكتابة، فهذا الخبر انفرد به العيني فقط دون غيره من المؤرخين، وهو من المتأخرين جدا عن عصر قُرَّة فقد توفي العيني سنة 855هـ.

---

[1] جاسر بن خليل أبو صفية: برديات قرة، ص50.

8- يصف الكاتب قُرَّة بأنه «من التابعين العلماء الفقهاء»[1]، هذه صفة لم يصفه بها أحد من العلماء، فأنَّا له ذلك ؟ بل واقع حاله يدل على عكس ذلك، فلو كان فعلا من الفقهاء أو العلماء لما أغفل علماء الرجال والطبقات ذلك.

9- ويقول أيضا: « مما يؤسف عليه ألَّا تروي له المصادر سوى حديث واحد، وهو أمر يبعث على الاستغراب والشك»[2]، فمن بين أكثر الأشياء التي اهتم بها العلماء والمحدثون، أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم سندا ومتنا، وتقصوا أخبارها وأخبار رواتها أينما كانوا، فلو روى قُرَّة أحاديث لما أغمطه حقه في روايته أحد.

10- يتكلم الكاتب عن تولية قُرَّة على الصلاة والخراج، ويقول: «ولا يولَّى الإنسان على الصلاة والخراج إلا إذا تحققت فيه شروط نصّ عليها الفقهاء. قال الماوردي في الصفات المعتبرة في تقليد الوالي على الصلاة: أن يكون رجلا عدلا قارئا فقيها، سليم اللفظ من نقص أو لثغ»[3]، وهذا ليس دليلا على استقامة سيرة قُرَّة لأن الماوردي نظّر للنظم والخطط الإسلامية في مرحلة متأخرة عن هذه الفترة فقد عاش الماوردي في الفترة (364-450هـ / 974 - 1058م) ثم إن الخلفاء الأمويين لم يلتزموا هذه الشروط في أغلب الأحيان، ثم استدل الكاتب بنصوص من البرديات تعكس صورة العدل وتجنب الظلم والكفاءة في الإدارة والأمانة، غير أن صفة الفقه والقراءة لا تظهر من خلال هذه البرديات.

11- جاء في حاشية اللوحة رقم 24: «وهذه الرسالة من الأدلة على سماح قُرَّة ببقاء الجوالي في الأرض التي جلوا إليها شريطة أن يدفعوا الجزية المفروضة عليهم»[4]، غير أنه ورد في اللوحة التي قبلها رقم 23، ما يناقض ذلك، إذ جاء فيها: «أما بعد فإن هشام بن عمر كتب إليّ يذكر جالية له بأرضك، وقد تقدمت إلى العمال وكتبت إليهم

---

[1] المرجع نفسه، ص51.

[2] المرجع نفسه، ص51.

[3] المرجع نفسه، ص61.

[4] جاسر بن خليل أبو صفية: برديات قرة، ص187.

لا يؤووا جاليا، فإذا جاءك كتابي هذا فادفع إليه ما كان له بأرضك من جاليته ولا تعرفنّ ما رددت رسله أو كتب إليّ يشتكيك»[1]، ثم إن نص اللوحة رقم 24 لا يوجد فيه ما يدل على أن قُرّة يسمح ببقاء الجوالي في الأرض التي جلوا إليها بشكل واضح، فقد يقول القائل بأن قُرّة غير رأيه في الرسالة رقم 24 وغير من سياسته التي وردت في الرسالة رقم23، ومع أن الكاتب رتب اللوحات حسب التواريخ التي أُرّخت فيها مما يدل على أن الرسالة رقم24 جاءت بعد الرسالة رقم 23، إلا أن الرسالة رقم 24 جاءت ناقصة لا تحوي على أي تأريخ في حين أن اللوحة رقم 23 أُرّخت في جمادى الآخرة من سنة إحدى وتسعين[2]، ثم إن اللوحات اليونانية: رقم 1 (ROSS-GEORG)[3]، ورقم: 1382[4]، ورقم1384[5]، تدل بشكل قاطع على سياسة قرة مع الجوالي، وأنه لا يسمح أبدا ببقائهم في الأراضي التي جلوا إليها بل ويعاقب على ذلك أشد العقوبة فيقول في أحد هذه الرسائل: «إنك تدرك أنه إذا وجد في كورتك أياً من الجوالي الذين كتبنا لك أن تدفعهم إلينا، فلن تُعذر أنت ولا أحدٌ في كورتك...ولو لم تكن إلا نفس واحدة، فسيحيق بك عقاب يقضي عليك»[6]

12- إن في سياسة قُرّة التي تدل عليها البرديات[7]-كمصدر أصيل لا يتطرق إليه الوضع أو التصحيف أو التحريف- في إرجاعه للجوالي قهرا إلى الأراضي التي جلوا عنها، وتوعده للعمال الذين يتوانوا عن تطبيق تعليماته بهذا الخصوص بالنكال، وإنما استمد سياسته هذه عن الحجاج بن يوسف الثقفي، مما يدل على ظلمه وعسفه وأن ما

---

[1] المرجع نفسه، ص185-186.

[2] المرجع نفسه، ص186.

[3] المرجع نفسه، ص237.

[4] المرجع نفسه، ص238.

[5] المرجع نفسه، ص238.

[6] المرجع نفسه. ص238.

[7] اللوحة رقم 23، واللوحة رقم24، ص186-187.

وصفه به أئمة الحديث ليس ببعيد منه، وبالرجوع كذلك لسبب هروب هؤلاء من قراهم ومساكنهم لينغرسوا في البلاد مردّه إلى المغارم المالية التي تحمّلوها، والضرائب التي زيدت عليهم فوق ما عوهدوا عليه زمن الفتح على يد عمرو بن العاص سنة21هـ[1]،وذلك ما عالجه أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز (99-101هـ) فيما بعد في إصلاحاته المالية.[2]

13- بالتركيز على لغة الخطاب الإداري التي كان يستعملها قُرّة مع عماله، فإننا نجد أن التهديد والوعد والوعيد يغلب عليها، وهذا ما تثبته الكثير من البرديات، ومنها اللوحة 16(ROSS-GEORG) التي جاءت في حظر التعذيب بغبار الجير والخل: «وإذا علمتُ بعد هذا أن أحداً قد عُذب بهذا الخليط فسأعاقبك أشد العقوبة وأغرمك أثقل الغرامة»[3] وفي اللوحة رقم 1344: «وإذا علمتُ أنك أهملت أوامري، أو وُجد في كورتك أحدٌ ممّن كتبت إليك أن تدفعه، ستتمنى لو أنك لم تولد»[4]، وفي النوحة رقم 1338: «فلا تُلجئني إلى أن أكتب إليك فيه بعد كتابي هذا، فإني إذن أعاقبك أشد العقوبة، ويبلغك مني ما يضيّق عليك أرضك»[5]، وقد أحصيت 25رسالة [6]تحمل أشد أساليب التهديد، وهو ما يدل على استعلاء قُرّة واحتقاره لعماله، ولسنا ندري إن كان قُرّة يستعمل هذا الأسلوب مع سائر عماله من المسلمين والذميين على حد

---

(1) البلاذري، أحمد بن يحيى: فتوح البلدان، مطبعة الموسوعات، مصر، ط1، 1901، ص225.

(2) يُنظر في هذا الشأن: محمد فرقاني: السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز على ضوء رسائله، دار بهاء الدين، قسنطينة، دت. رحمون عبد القادر: السياسة المالية للدولة الأموية وأثرها على سقوطها 105-132هـ، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في التاريخ الإسلامي الوسيط، إشراف: إبراهيم بحاز، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2010/2009.

(3) جاسر بن خليل: برديات قرة، ص286.

(4) المرجع نفسه، ص227.

(5) المرجع نفسه، ص223.

(6) المرجع نفسه: ص215، 221، 223، 224، 226، 227، 228، 229، 231، 232، 234، 237، 238، 239، 241، 243، 254، 255، 258، 264، 269، 274، 275، 281، 289.

السواء، أم يقتصر ذلك على الذميين فقط شأن بسيط عامل أشقوة النصراني[1]، ومن الطبيعي إذن أن يُكيِّ عمال قُرَّة له الكُره ويعملوا على تشويه صورته بين الناس، وقد يكون هذا تفسيرا للصورة السيئة لقُرَّة في المخيال العام، ثم يتداول ذلك الرواة والإخباريون، والغريب أن الكاتب لم يذكر هذا أو يعلق عليه في دراسة المضمون، وفي هذا دليل آخر على قسوة قُرَّة، فلو قارنا ذلك مع الأساليب التي تغلب على طابع رسائل الخلفاء الأمويين، لوجدنا أن رسائلهم تحمل الكثير من الاحترام لعمالهم، مدبجة بالمواعظ والنصائح والإرشادات. [2]

تقييم الكتاب:

في ظل ما طال التاريخ الأموي من تشويه وتحريف وتزييف للحقائق على يد أعدائهم من الشيعة والعباسيين، وفي ظل غياب وثائق يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها في كتابة التاريخ الأموي، تعتبر برديات قُرَّة بن شريك العبسي كنزا لا يقدر بثمن، وبقيام الدكتور جاسر بن خليل أبو صفية بجمعها وتحقيقها وترجمة ما جاء منها باليونانية إلى العربية، فقد قدم للتاريخ الإسلامي خدمة عظيمة، ويمكن حصر قيمة هذا الكتاب في النقاط التالية:

1-يعتبر كتاب برديات قُرَّة بن شريك مصدرا للتاريخ الأموي، بل أهم مصدر للتاريخ الأموي على الإطلاق.

2- أول دراسة عربية لهذه البرديات، رغم أن المستعربين اهتموا بها قبل زمن طويل، غير أن الدكتور جاسر في ترجمته للبرديات المكتوبة باللغة اليونانية القديمة خالف في

---

(1) الدليل على أنه ليس مسلما ما يرد في برديات قرة من عبارات لا تقال للمسلم مثل: «أحمد الله الذي لا إله إلا هو»، و«السلام على من اتبع الهدى»

(2) أنظر: محمد ماهر حمادة : الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصر الأموي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1985، محمد فرقاني: رسائل عمر بن عبد العزيز جمعا ودراسة وتحقيقا، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف: غازي مهدي جاسم الشمري، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2003.

الكثير من النقاط ترجمة هؤلاء المستعربين لها بما يخدم ايديولوجياتهم وخلفياتهم العقدية والفكرية.

3- التحقيق الذي قام به الكاتب لهذه البرديات من عرض وترتيب وشرح وترجمة وتعليق ضاعف كثيرا من قيمة هذا المصدر الأصيل وسهل المهمة على الدارسين والباحثين في التاريخ الأموي.

4- تغطي برديات قُرَّة كمصدر أصيل عدة جوانب من الحياة في ولاية مصر بل وتتعداها أحيانا إلى

العاصمة دمشق وبيت المقدس في الفترة الزمنية (90-96هـ)، حيث تعكس الحياة السياسية والإدارية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية لهذه المناطق.

5-كشفت الدراسة التي قام بها الكاتب عن الكثير من الأمور التي تتعلق بشخصية والي مصر قُرَّة بن شريك، لم تكن معروفة قبل ذلك، كما فندت الكثير من التهم التي أُلحقت به على يد الرواة والإخباريين.

6- فتحت هذه الدراسة المجال واسعا أمام الباحثين والدارسين لينهلوا مما وفره هذا المصدر من معلومات جديدة وموثوقة عن فترة حساسة في تاريخ الدولة الأموية غطت مجالات كثيرة، خاصة وأن التاريخ الأموي يتطلب إعادة الكتابة لما طاله من تشويه وتزييف.

وفي الأخير تبقى برديات قرة مادة علمية خام في حاجة ماسة إلى الدراسة والبحث والتحليل من قبل المهتمين بالتاريخ الأموي خاصة وأن هذا الأخير في حاجة ماسة إلى إعادة الكتابة، كما أنوه أخيرا إلى أنه لم يكن القصد من النقد الموجه للكتاب الطعن في قُرَّة بن شريك وإلصاق التهم به بقدر ما كان محاولة لإظهار قيمة الكتاب كمصدر أصلي لفترة تاريخية هامة من تاريخنا الإسلامي، وهذا أيضا لا يعني أنه ليس لقُرَّة ايجابيات كثيرة يُحمد عليها؛ والدراسة المنصفة والمتجردة لمثل هذه الشخصيات التاريخية لابد أن تأخذ في الاعتبار الايجابيات والسلبيات، لتتزن الصورة ويعتدل الميزان، وتكتمل الفائدة والاستفادة من الايجابيات والسلبيات على السواء، يقول المولى تبارك وتعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾**[1].

(1) – الآية 8 من سورة المائدة.